| | |
|---|---|
| **Publication** | Al Dostour |
| **Date** | December 6, 2016 |
| **Circulation** | 230,000 |
| **Country** | Egypt |
| **Article Type** | Government News |
| **Headline** | 30 companies monopolize 85% of Egypt’s pharmaceuticals industry |
| **Page** | 04 |
| **Reporter** | Faten Khedewy |

# ٣٠ شركة تحتكر ٨٥٪ من صناعة الدواء فى مصر

كتبت- فاتن خديوى :

أكد الدكتور محيى حافظ عضو غرفة صناعة الدواء أن مشكلة نقص الدواء جاءت نتيجة اتباع استراتيجية دوائية فاشلة .

وأوضح خلال ورشة «مشكلة نقص الدواء» والتى عقدت بنقابة الأطباء أنه وفقاً لاستراتيجية ٢٠٣٠ فإنها وضعت حلولاً قصيرة الأجل ومنها طويل الأجل والتى تتطلب بموجبها إصدار تشريعات دوائية.

وأوضح أن مصر بها ١٥٤ مصنعاً دوائياً ويبلغ سوق الدواء بمصر ٥٠ مليار جنيه بنسبة قطاع الأعمال العام منها ٤٪ فقط أما الشركات المتعددة الجنسيات فتمثل الباقى من هذه النسبة وذلك بعد أن كانت هذه النسبة لا تتعدى ٤٥٪ فقط. وأوضح أن مصر بها ١٤ ألف دواء مسجل فى وزارة الصحة و١٤ ألفاً آخرين تحت التسجيل والمتداول فى أكثر من ٦٠ ألف صيدلية أو ٧٠ ألف صيدلية لا يتجاوز ٧ آلاف صنف فقط. وأعلن أن هناك حوالى من ٣٠ إلى ٣٥ شركة يحتكرون ٨٥ ٪ من الدواء فى مصر وهذا ما يعد خللاً فى استراتيجية صناعة الدواء. وعن الحلول قصيرة الأجل طالب حافظ بضرورة أن يتم إعادة نظام التسعير فى مصر وإعادة ضبط منظومة التسجيل هذا بالإضافة إلى علاج التشوهات السعرية القائمة.

وشدد د. محيى حافظ على ضرورة أن تقوم الدولة بتوفير الدولار بقيمة ٨,٨٨ جنيه أو أن تقوم بإعادة النظر فى مسألة التسعير لبعض المنتجات.

أما عن الحلول طويلة الأجل، فنوه إلى ضرورة إعادة النظر فى قواعد التسجيل، وأن تكون مصانع الادوية المصرية والوطنية مطابقة للمواصفات العالمية، هذا مع ضرورة تدشين الهيئة المصرية للدواء وأن تكون هذه الهيئة مستقلة عن وزارة الصحة مثل الهيئة المصرية لسلامة الغذاء».

فيما قال الدكتور محمود مطاوع رئيس شعبة المكملات الغذائية بهيئة الرقابة الدوائية، إن الهيئة تقوم بإصدار العديد من المنشورات نظرا لوجود العديد من الأصناف الدوائية والتى لا تطابق المواصفات.

وفى سياق متصل أوضح عمر عبد العاطى أحد العاملين بشركة النصر للصناعات الدوائية، خلال ورشة العمل التى عقدت بدار الحكمة، أن النشاط الأساسى للشركة هو إنتاج المادة الخام وعقب ما أصبحت الشركة تابعة لقطاع الأعمال العام أصبحت متوقفة عن العمل فى صناعة المادة الخام».

وأكد ان الشركة كانت ستقوم بما يسمى المشروع القومى لمستلزمات الغسيل الكلوى وتم وقف هذا المشروع بسبب تعطيل التسجيل من جانب وزارة الصحة، وطالب بضرورة ضخ ٥٠٠ مليون جنيه لإنقاذ الشركة وإعطائها مزايا إضافية بالجمارك بالإضافة إلى تمويل البحث العلمى للشركة.

من جانبها قالت الدكتورة منى مينا وكيل النقابة العامة للأطباء، خلال ورشة عمل مشكلة نقص الدواء والمستلزمات الطبية، إن التوصيات التى ستنتهى بها الورشة سيتم إرسالها لجميع المعنيين فى مصر، للعمل على حل أزمة نقص الدواء. واستكملت: من الصعب للغاية أن يتحمل التأمين الصحى الفرق، لأن ميزانيته ١٠٠ مليار جنيه، منها ٥٠ ملياراً دواء، ومع تحمله فارق السعر تزداد هذه النسبة لتصبح ١٥٠ مليار جنيه.